

الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية أم خيار إستراتيجي دراسة تقييمية لحالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016

شنوفي نور الدين مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر

موساوي روميضاء مدرسة الدراسات العليا التجارية، الجزائر

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى معالجة إشكالية مدى نجاعة إحلال الجباية العادية للجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للجزائر، وهذا بالتعرف على ملامح النظام الضريبي المطبق، وتوضيح حجم ومكونات الإيرادات الضريبية ودورها في تمويل النفقات العامة، ويخلص هذا المقال إلى أن الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للجزائر حتمية وخيار إستراتيجي في آن واحد، إذ يمكن اعتبارها من جهة حتمية اقتصادية بالنظر إلى واقع السوق وطبيعة المادة البترولية غير المتجددة وما يفرضه التطور الاقتصادي لكل دولة، و من جهة أخرى يمكن أن تكون حل إستراتيجي يسمح بتفادي مخاطر الاعتماد على الجباية البترولية لاسيما في تمويل عجز الموازنة المتفاجم.

الكلمات الرئيسية: الجباية العادية، الجباية البترولية، الميزانية العامة، الإيرادات، عجز الموازنة.

Abstract: The aim of this article is to treat the problematic of the effectiveness of replacing the collection of petroleum taxes by the collection of the regular taxes in financing the public budget of Algeria; this components of tax is by identifying the applicable tax system, the size the revenues and their role in financing public expenses. it concludes that the trend towards the regular collection can be considered in one hand as an economic inevitable choice because of: the reality of the oil market, the nature of non-renewable petroleum materials and what is imposed by the economic development of each country, in the other hand it can be a strategic solution allows avoiding the risk of the dependence on the oil revenues, in financing the budget deficit.

Key words: the collection petroleum taxes, the collection of the regular taxes, tax revenues, public budget, budget deficit.

1 -مقدمة:

تُعبّر الموازنة العامة عن الخطة المالية للدولة في فترة زمنية مستقبلية عادة ما تكون سنة، يتم من خلالها ضبط الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة من خلال برامجها في تقديم الخدمات العامة، "وهناك من يرى أنها أداة السلطة التشريعية المراقبة للسلطة التنفيذية، حيث تهدف هذه الخطة إلى توضيح الملامح التي تنتهجها الدولة في سياستها الاقتصادية" (جليل كامل غيدا، ن، 2015: 122). كما تعتبر السياسة المالية للدولة نسق إستراتيجي يتم من خلاله التحكم في إيراداتها ونفقاتها العامة، وتتوقف درجة التحكم هذه على درجة سيادتها على مواردها المالية المختلفة ومدى صحة ونجاعة المعلومات الاستشرافية التي تبني عليها تلك

السياسة. هذا؛ ويتميز اقتصاد الدول الريعية بميزة واضحة تتجلى فيها سيطرة الإيرادات النفطية على تشكيلة الإيرادات العامة للدولة، وارتباط الإنفاق العام بالعوائد الناتجة عن تصدير كميات متزايدة من المحروقات التي تتأثر بصورة كبيرة باضطرابات السوق البترولية، لذلك وجب على أي حكومة لدولة بترولية الإسراع في إيجاد حلول بديلة للتخلص من تبعية البترول عن طريق إيجاد مصادر تمويلية جديدة، أو قطاعات استثمار وإنتاج جديدة. وتعتبر الجزائر من بين الدول المنتجة والمصدرة للبترول، التي تحاول خلال السنوات الأخيرة الابتعاد عن التبعية النفطية من خلال التحكم في السياسة المالية، بأدواتها الإيرادية والإنفاقية، وتعويض الجباية البترولية بالجباية العادية من خلال إتباع عدة إجراءات وآليات لإحداث هذا التغيير ومن بينها الإصلاح الضريبي الذي يعتبر من الأسس التي تبنى عليها السياسة المالية.

وما سبق، تتبلور معالم الإشكالية الرئيسية لهذا المقال في السؤال الجوهرى الموالي: ما مدى فعالية السياسة الجبائية العادية في تمويل الميزانية العامة للجزائر كبديل للجباية البترولية؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية تم تقسيم هذا المقال إلى ثلاث محاور أساسية حيث تم تخصيص الأول لعرض ملامح الموازنة العامة في الجزائر، أما الثاني فخصصناه للتعرف على ملامح النظام الضريبي المطبق في الجزائر ولاسيما الإصلاحات الضريبية أو القواعد والآليات المعتمدة لتحقيق عملية الإحلال، في حين نستعرض في المحور الثالث المؤشرات الأساسية للميزانية العامة بالجزائر للفترة 2000-2016.

2 - ملامح الموازنة العامة:

تحتوي الموازنة العامة في على جانبين: يمثل الجانب الأول الإيرادات العامة أما الثاني فيشمل النفقات العامة¹، ولتقوم الدولة بواجباتها تجاه أفراد مجتمعها ومؤسساتها والوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية، لا بد لها من تحصيل الإيرادات وصرف النفقات مع مراعاة المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة والمتتمثلة في مبدأ الوحدة، العمومية، السنوية، الشمولية والتوازن.

2-1. زيادة النفقات العامة:

تعتبر زيادة النفقات العامة ظاهرة عامة ومضطردة في جميع الدول، وترجع إلى عدة أسباب تكمن على سبيل المثال لا الحصر في: الحروب والنفقات العسكرية، زيادة النفقات الإدارية، زيادة عدد السكان....، كما أن تطور مهام الدولة من دور الدولة الحارسة إلى دولة متدخلة في كافة الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية، هو ما جعل المهام الملقاة على عاتقها في تزايد مستمر، فانتشار التعليم وتعميم وسائل الإعلام، وهو من بين أهم العوامل التي ترتبت عليها زيادة مطالب المجتمع ومنه نفقاته. (فاطمة السويسي، 2005: 48-51).

¹ هي مجموعة المصاريف التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية محددة، لتغطية الخدمة العمومية.

2-2. الإطار الموازناتي قصير الأجل « CBMT »

تضمن نص المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 هذا الإطار وذلك في الفقرات الآتية " يتم تأطير الميزانية على المدى المتوسط كل سنة في بداية إجراء إعداد قوانين المالية. يمكن مراجعة تأطير الميزانية على المدى المتوسط خلال إعداد مشروع قانون المالية للسنة. يجب أن يندرج إعداد ميزانية الدولة والمصادقة عليها وتنفيذها ضمن هدف تغطية مالية دائمة تتماشى مع إطار الميزانية متوسط المدى" (قانون المالية، 2015). دخل هذا الإطار حسب ما نصت عليه المادة أعلاه حيز التطبيق ابتداءً من سنة 2017، ويعد المرحلة الأولى من عملية صياغة قانون المالية، كما نتكئسي هذه الخطوة أهمية بالغة في سياق تسيير الميزانية العامة والرقابة عليها، إذ أنه يستند في إعداده أو تحديثه على فرضيات الاقتصاد الكلي.

3 -نظام الإصلاح الضريبي ومظاهر تطبيقه في الجزائر

من الطبيعي في قضية مهمة كالضريبة، التي تجمع القوانين المقارنة في العصر الراهن وفي مختلف دول العالم على إقرار سيادة القانون في مسائل اختيار أنواعها وفرضها وتحديد وعائها وأسعار فرضها (علي عبد العظيم باقر، 2015: 137)، وهو ما يمنح السلطة مجال قانوني وإداري وسياسي واسع للبحث في مسائل إصلاحها الضريبي بما يتخدم سياستها المالية، ويعتبر إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية أهم أهداف الإصلاحات الضريبية، ونسعى في هذا المحور إلى تحديد مفهوم النظام الضريبي والإصلاحات الضريبية لفهم تأثيرها ومقدرتها على القيام بهذا الدور وذلك كالآتي:

3-1. تحديد مفهوم النظام الضريبي:

قد يكون مفهوم النظام الضريبي مفهوماً واسعاً لا يمكن استيعابه جملة واحدة لاتساع مجالاته واختلاف نظمه القانونية والاقتصادية في حين يمكن حصره فيما يلي:

- مجموعة القواعد القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحل المتتالية من التشريع إلى الربط إلى التحصيل (كريس عبيس حسان، 2015: 263).
- كافة العناصر الإيديولوجية والاقتصادية والفنية التي يؤدي دمجها وتفاعلها مع بعضها إلى كيان ضريبي معين (فوزي عبد المنعم، 1973: 20).

3-2. الإصلاح الضريبي:

ويمكن حصر بعض أوجهه فيما يلي:

- هو نوع من الأعمال الخاصة بإضفاء الشفافية والمشروعية على النظام الضريبي سواء من حيث الهيكل أو الإدارة وجعلها أكثر واقعية وتوسيع الأوعية الضريبية مع مراعاة المقدرة التكليفية للخاضعين للضريبة، وتفعيل النظام الضريبي بجعله أكثر اتساقاً مع الأداء الداخلي المطلوب والتطورات الخارجية المتسارعة.

- اعتماد المعايير والنظم العلمية الرصينة وإعادة صياغة قوانين الضرائب بشكل جيد يتناسب مع الواقع والمتطلبات الوطنية والاقتصادية والدولية كمحاربة الفساد الإداري في الأجهزة الضريبية واستخدام الأساليب التكنولوجية المتطورة في عمليات الجباية والتحصيل " عصنة الإدارة".

- إعادة تقوم الإدارة الضريبية ومعالجة أوجه القصور والخلل وغيرها من الاختلالات التي تحتاج إلى إعادة بناء وتنظيم جميع مجالات العمل في الإدارة الضريبية.

- ادخال تغييرات في النظام الضريبي من أجل القضاء على سلبياته كالغموض وكثرة الضرائب مما يصعب مهمة الإدارة الجبائية في القيام بواجباتها خصوصا أمام التحول نحو اقتصاد السوق، وما يشهده التحول الكبير في الاقتصاد الجزائري.

وعليه؛ فإن من أهم الأهداف التي يصبو إليها الإصلاح الضريبي:

- زيادة النمو الاقتصادي وأن ترتفع إيرادات الضرائب ليس بسبب ارتفاع معدلاتها، بل نتيجة لزيادة النشاط الاقتصادي وارتفاع المداخل الحقيقية للمؤسسات.

- توفير نظام ضريبي واضح وعادل وشفاف، غير معقد ومستقر، ويكون قادرا على كسب ثقة المكلفين، مما يخفف آثار التهرب الضريبي ويزيد حصيلة واردات الضرائب.

- تحديث الضرائب (شرائحها ومعدلاتها) التي مضى على صدورها فترة طويلة نسبيا، والتي كانت تلائم الظروف السائدة وقت صدورها (جمال قنبرية، 2017).

وبالتالي فإن تحقيق أهم هدف لهذا الإصلاح يتوقف في مثل هذه الحالة والظروف يتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، وجعل إيرادات الجباية العادية كفيلة بتغطية نفقات التسيير، والرفع من المردودية المالية للجباية العادية وجعلها كفيلة بتغطية نفقات التسيير (كمال رزيق، 2003: 237).

3-3. ملامح النظام الجبائي الحالي

سنركز في هذا المقام على الإصلاحات الجديدة فيما يخص النظام الجبائي، بالأخص التغير في معدلات الضرائب والرسوم النافذة في الجزائر في الآونة الأخيرة ، وكذا الإعفاءات الممنوحة للمستثمرين المستفيدين من الأنظمة المشجعة على الاستثمار وبعض الناشطة والتي ترى الدولة أن لها أثر في رفع مساهمة الضرائب في تمويل الميزانية العامة، والمتمثلة فيما يلي:

3-3-1. الضريبة الجزائرية الوحيدة IFU: بموجب قانون المالية 2015 تم رفع سقف الإخضاع لهذه الضريبة من 10.000.000.00 دج إلى 30.000.000.00 دج

3-3-2. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: فُرضت هذه الضريبة من خلال قانون المالية 1992 بعدما كانت من قبل تشكل ضرائب مستقلة، حيث جاءت لتشمل مجموعة كبيرة من المداخل (حراق مصباح، 2016: 21)،

3-3-3. الضريبة على أرباح الشركات IBS: يستقر الأمر بداية سنة 2016 على ثلاثة معدلات كما يلي: 19% بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع ما عدا المنجمية منها والمحروقات، 23% بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري، والأنشطة السياحية والحمامات، باستثناء وكالات الأسفار و26% بالنسبة للأنشطة الأخرى. (قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، 2017).²

3-3-4. الرسم على القيمة المضافة TVA: استقرت على معدلين من السداسي الثاني لسنة 2001 حتى نهاية سنة 2016، وهما: المعدل العادي 17% والمعدل المخفض 7%؛ إلا أنه ابتداء من سنة 2017 تم رفع هذان المعدلان ليصبحا 19% و9% على التوالي،

3-3-5. التحفيزات الجبائية: لقد تم منح المستثمرين في إطار تشجيعهم تحفيزات جبائية معتبرة تمثلت أهمها في الإعفاءات الجبائية ضمن إطار البرامج (ANDI, CNAC, ANSEJ, ANGEM)، والنشاطات المنجزة في الجنوب وولايات المضاب العليا، وكذا الامتيازات الجبائية الممنوحة لعمليات التصدير، والحرفيين والفلاحين... إلخ

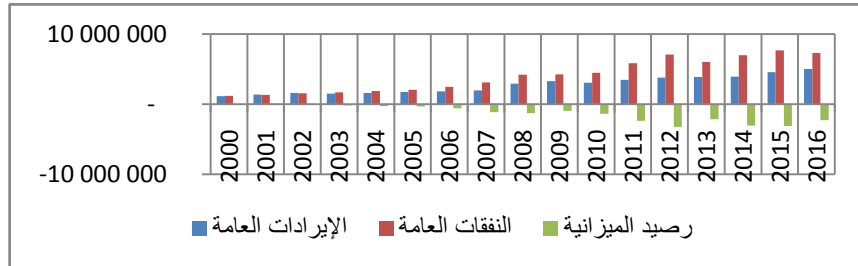
الأثر المترتب على الوضع العام للسياسة الجبائية:

لتحليل الأثر المترتب على الوضع العام للسياسة الجبائية نستعرض فيما يلي وضعية الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2000-2016 وكذا بنية كل من الإيرادات و النفقات العامة ومقارنتها وتحليلها على ضوء ما تم الإشارة إليه سابقا واستكمال الإجابة عن الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج، وذلك في العناصر التالية:

1-4. وضعية الميزانية العامة للجزائر 2000-2016

في سبيل إثراء هذا المقال من الناحية التطبيقية نتطرق في هذا العنصر إلى المؤشرات الأساسية للميزانية العامة بالجزائر للفترة 2000-2016، من خلال الإيرادات و النفقات العامة، بالتركيز على الجباية العادية والبتروولية كنسبة من إجمالي الإيرادات، لتوضيح ثقل كل منهما على الميزانية،

الشكل رقم 01: تطور رصيد الميزانية العامة 2000-2016



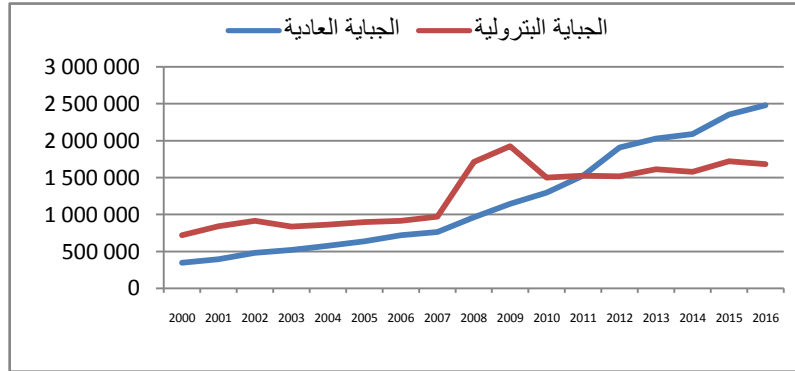
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات DGPP وزارة المالية.

² المادة 150-1 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة لسنة 2017.

تظهر الأعمدة البيانية الزيادة المعتبرة في كل من الإيرادات والنفقات على حد سواء خلال فترة الدراسة، إلا أن نسبة الزيادة الإجمالية في النفقات العامة كانت أعلى من نسبة الزيادة الإجمالية في الإيرادات، حيث قدرت الإيرادات العامة في سنة 2016 بمبلغ 5 011 581 مليون دج، في حين كانت سنة 2000 تقدر 1 124 924 مليون دج أي ما يقارب أربعة أضعاف، أما النفقات العامة فتضاعفت بقرابة السبع مرات خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت من 1 178 122 مليون دج إلى 7 297 494 مليون دج من سنة 2000 إلى 2016، الأمر الذي أحدث زيادة معتبرة في الرصيد السالب للميزانية أو ما يعرف بالعجز الموازي³، وللوقوف على هذا الأثر ارتأينا تحليله بالتفصيل من جانب الإيرادات والنفقات كل على حدى في الفقرات الموالية.

4-2. بنية الإيرادات العامة في الجزائر

لتوضيح أكثر تغيرات كل من الجباية العادية والجبائية البترولية، فضلنا عرضها في المنحنى البياني التالي:
الشكل رقم 02: منحنى تطور الجباية العادية والبترولية خلال الفترة 2000-2016



المراجع: من إعداد الباحثين بالإعتماد على معطيات DGPP وزارة المالية.

يبرز المنحنى السابق أن الجباية العادية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، حيث أن نسبتها من إجمالي الإيرادات ارتفعت من حوالي 30% سنة 2000 لتصل إلى ما يفوق 50% خلال السنوات الأخيرة للدراسة، مع بعض الاضطرابات الخفيفة من سنة لأخرى، غير أن الاتجاه العام للسلسلة ظل متزايدا على طول الفترة، الأمر الذي يرجع بالأساس إلى سياسة الإصلاحات الجبائية المتبعة من قبل الدولة، خاصة بعد عملية الإصلاح الضريبي المطبق بداية من 1992، كذلك سياسة التحفيز الجبائية المتبعة مما أسهم بشكل واضح في زيادة الحصيلة الجبائية على المدى البعيد ولم يعطي ثمارها على المدى القصير؛ لكن علينا أن لا نغفل عن مخاطر هذه الإصلاحات، حيث أنها تسبب ضغوطات على المكلفين من شأنها الزيادة في نسبة التهرب الضريبي.

³ هو عبارة عن رصيد موازني سالب، بحيث نفقات الدولة تكون أعلى من إيراداتها.

في المقابل تراجعت نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة، من نسبة تفوق 60% سنة 2000 إلى ما يقارب 35% سنة 2016، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى عوامل داخلية تتمثل في إرادة أو رغبة الحكومة في التخلص من التبعية النفطية بإتباع آليات وبرامج معينة تخدم هذا الغرض، سبق ذكرها وهي بالأخص: الإصلاح الجبائي الذي يهدف بالأساس إلى إحلال الجباية العادية محل البترولية في تمويل الميزانية؛ والإطار الموازني قصير الأجل CBMT الذي يحتم على صناع القرار وضع تقديرات لثلاث سنوات مقبلة لتفادي الوقوع في أزمات هذا من جهة، ومن جهة أخرى عوامل خارجية تتمثل في تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

حيث أن اعتماد الدولة على الجباية البترولية يكتنفها الكثير من الاخطار التي قد تهدد أمنها الاقتصادي وذلك راجع إلى عدة عوامل، أهمها العوامل المؤثرة في أسعار النفط على اختلافها سواء كانت اقتصادية، مالية، سياسية كالحروب والأزمات الدولية، وطبيعة العلاقات الدولية، إنتاجية، بيئية فاختلاف بيئة المصدر أو المستورد للطاقة تلعب دورا مهما في التأثير على أسعار النفط الخام.

وبالتالي فإن تزداد الإيرادات النفطية وانخفاضها يتأثر تبعا للعلاقة بين عدد البراميل المصدرة من النفط الخام وسعر البرميل، وإذا كان هذان العنصران يتأثران بالعوامل المذكورة أعلاه فمن الطبيعي أن تكون إيرادات النفط معرضة للتقلبات، وهكذا فإن عدم استقرار الإيرادات النفطية يؤثر في جميع القرارات الاقتصادية والسياسية للدولة المصدرة عامة، وفي قرارات الموازنة العامة فيها خاصة (سهام حسين البصام، 2013: 05)، وهذا ما يصطلح عليه بخطر السعر البترولي (النفطي)، مما يترتب عليه مخاطر وإشكاليات عديدة لدولة مثل الجزائر والتي يعتمد اقتصادها على الإيرادات النفطية اعتمادا شبه كلي. (أحادية المنتج المصدر أكثر من 95% من صادرات الجزائر هي من النفط الخام).

لذلك يمكن أن تكون الجباية العادية أحد الحلول الإستراتيجية وتحل محل الجباية البترولية لتغطية المخاطر السالفة الذكر لاسيما منها تمويل الميزانية العامة، كما يمكن اعتبارها حتمية اقتصادية بالنظر إلى واقع السوق البترولية من جهة وما يفرضه التطور الاقتصادي لكل دولة يضاف إلى ذلك أن طبيعة المادة البترولية غير الدائمة.

4-3. بنية النفقات العامة

المهدف الأساسي من تحصيل الإيرادات العامة هو تغطية النفقات العامة، وتعتبر نسبة تغطية هذه الأخيرة بالجباية العادية مؤشرا لفعالية الإصلاح الجبائي، فإلى أي مدى يمكن الحديث عن فعالية الجباية العادية في التغطية، وللإجابة عن هذا الطرح سنتطرق هنا لبنية النفقات العامة وتطور حصيلتها خلال فترة الدراسة من خلال الجدول الموالي؛ كما نستعرض النسب المئوية لتغطية الجباية العادية لكل من نفقات التسيير والتجهيز والنفقات العامة عموما لنستخلص مدى فعاليتها كإصلاح جبائي.

تشير النسب التي يظهرها الجدول أعلاه إلى ضعف تمويل الجباية العادية للنفقات العامة فهي بالرغم من الإصلاحات المتبعة والبرامج المتبعة للتهوض بها لا تزال بعيدة عن المأمول فالنسب لا تتعدى 35% عموما، كما عرفت النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة وتيرة متزايدة سواء فيما تعلق بنفقات التسيير أو

التجهيز، وهذا ما يفسر بسياسة الإنعاش الاقتصادي المتبعة من قبل الدولة، لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية خاصة بعد الوفرة المالية التي حققتها من الإيرادات البترولية، الفعلية والمقدرة بالمقارنة مع السعر المرجعي، لاسيما بعدما شهدت السوق النفطية ارتفاعا محسوسا في أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ سنة 2000 مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية معتبرة.

حيث تم إتباع البرامج أو المخططات التنموية التالية: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، تلاه مباشرة البرنامج التكميلي لدعم النمو (المخطط الخماسي الأول) 2005-2009 ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني) 2010-2014 وأخيرا المخطط الخماسي للتنمية (المخطط الخماسي الثالث) 2015-2019.

تهدف هذه البرامج عموما إلى الخدمة الاجتماعية فهي ترمي إلى: القضاء على الفقر؛ توفير العمل؛ حفظ التوازنات الإقليمية وتنشيط المناطق الريفية؛ تحسين الظروف المعيشية خاصة فيما يتعلق بالسكن والصحة والتعليم؛ تطوير وعصرنة القطاع العمومي؛ تطوير الصناعة...إلخ. وتتطلب لذلك توفير هياكل مادية والإدارات العمومية المنظمة ومبالغ مالية ضخمة لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى تجنيد إمكانيات بشرية كبيرة ما ساهم في الرفع من كتلة الأجور للموظفين والعمال في هذه الإدارات وهو ما يفسر النسب المرتفعة لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، الأمر الذي تسبب في زيادة أرقم العجز الموازي. ولهذا أصبحنا مؤخرا نستعمل مصطلح ترشيد النفقات العامة وهو ما يعكسه انخفاض النفقات العامة سنة 2016 بنسبة 4.68% مقارنة بسابقتها، خاصة بعدة الأزمة التي عرفتها أسعار البترول في السنوات الأخيرة حيث وصل إلى ما دون 50 دولار للبرميل سنة 2015 (موقع وزارة المالية، المديرية العامة للتخطيط والسياسات، 2017)، وما حصل فعلا لا يمكن أن يطلق عليه مصطلح ترشيد النفقات وإنما تقليص النفقات، فالجزء الأكبر من هذا التقليص كان على حساب نفقات التجهيز لأنه تم تحميل العديد من المشاريع التي كانت مبرجة كالمستشفيات والمدارس...إلخ.

لان المقصود الحقيقي بترشيد النفقات العامة هو تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير، ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تديره من الموارد العادية للدولة (حراق مصباح، 2016: 07).

5- الخاتمة:

تعتبر زيادة النفقات العامة من الظواهر الأكثر شيوعا في اقتصاديات الدول، ونتيجة حتمية لتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من دور الدولة الحارسة إلى دولة متدخلة، الأمر الذي استوجب حتميا إرادة قوية من الدول التي تعاني من زيادة الإنفاق العام وشح المداحيل، والجزائر على غرار هذه الدول تعاني هي الأخرى من ارتفاع الضغوط الإنفاقية المتزايدة باستمرار ومحدودية الموارد التي لا ترقى لتلبية هذه النفقات.

من خلال ما سبق يمكن القول أن الاتجاه نحو الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة حتمية وخيار إستراتيجي في آن واحد، فهي يمكن أن تكون أحد الحلول الإستراتيجية وتحل محل الجباية البترولية لتغطية المخاطر السالفة الذكر ولاسيما منها تمويل الميزانية العامة والحد من عجز الموازنة المتفاقم، كما يمكن اعتبارها حتمية اقتصادية بالنظر إلى واقع السوق البترولية من جهة وما يفرضه التطور الاقتصادي لكل دولة، ضف إلى ذلك طبيعة المادة البترولية غير المتجددة وغير الدائمة.

أما فيما يخص التوصيات التي يمكن اقتراحها فتتمثل في:

- تفادي تبديد المال العام ويستوجب الأمر ضبط سياسة الإنفاق بالترشيد، ويكون ذلك بنظرة إستشرافية ثابتة في إدارة المشاريع الحكومية، وزيادة الكفاءة الاقتصادية لها، ومحاربة كل أنواع الفساد الإداري وصرف الأموال بغير هدف ولا يكون مجرد تقليص لعملية الإنفاق، وأن تخضع عملية ترشيد النفقات للظوابط المذكورة سابقا.
- انطلاقا من الأهمية التي تكتسيها الجباية العادية في تمويل الميزانية، يتوجب علينا إعطاءها أهمية أكثر من خلال الحد من ظاهرة الغش والتهرب الجبايين التي تحول دون زيادة حصيلتها، وذلك برفع الوعي الضريبي لدى المكلفين بها، ومحاوله تغيير الذهنيات المعادية للضريبة، ويتحقق ذلك بشعور المواطن بالعدالة، وحسن توزيع النفقات العامة، وإحساسهم بمدى أهمية مساهمتهم في تحمل الأعباء العامة.
- الاهتمام أكثر بالإدارة الضريبية ورفع كفاءة موظفيها حتى تؤدي مهامها على أكمل وجه، من خلال تكوين متخصص ووضوح برنامج تكوين دوري قصير المدى كلما كان جديد في الميدان الضريبي، مع ضرورة تعميم الإعلام الآلي، والاستعانة بالخبرات الدولية في مجال الكشف عن الغش والتهرب الضريبيين، وتحديد الوضعية المالية للمكلف بغية حماية مواردها.
- لا بد من الأخذ بعين الاعتبار عند تعديل الضرائب أو استحداثها أن يتم توسيع الأوعية الضريبية بشكل أفقي لا عمودي، وأن نتائج الإصلاحات لا تظهر على المدى القصير وإنما على المدى الطويل، ويتطلب الأمر كذلك الوقوف على نتائجها وتحليل مرد وديته ا على المدى القريب والبعيد، فليس من مصلحة الدولة الزيادة العشوائية أو الارتجالية في الضرائب فهذا قد يعطي نتائج عكسية.
- إعادة النظر في الترسانة القانونية قصد تحديد ومعالجة مختلف الثغرات وعدم الوضوح في النصوص التي يتضمنها النظام الضريبي في الجزائر، ومحاوله ملاءمتها بما يخدم هذه الأهداف ويحقق النمو والتنمية الاقتصادية، واستحداث هيئات رقابية جباية محلية دائمة لمتابعة مدى تنفيذ القوانين والتنظيم الجبايي المعمول به من قبل المكلفين بالضريبة.

المراجع:

1. أهمية فاتح، تقييم مؤشرات أداء النظام الضريبي الجزائري خلال الفترة (2010-2014)، مجلة أبعاد اقتصادية، العدد 6، 2016، الجزء الأول.

2. جليل كامل غيدان، تحليل أثر إنفاق الموازنة العامة على بعض مؤشرات التنمية البشرية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية جامعة واسط، العراق، العدد19، سنة 2015.
3. جمال قنبرية، مقال بعنوان: "رؤي في الإصلاح الضريبي" متاح على الرابط التالي:
http://www.mafhoum.com/syr/articles_01/kunbarieh/konbarieh.htm
4. فاطمة السوسي، المالية العامة موازنة، ضرائب، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس لبنان، 2005.
5. فوزي عبد المنعم، النظم الضريبية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1973.
6. علي عبد العظيم باقر، دور الإجراءات والتشريعات الضريبية في النهرب الضريبي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، جامعة بابل، المجلد181، العدد15، سنة 2015.
7. كريس عبيس حسان، التخصصية وإصلاح النظام الضريبي في العراق، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد 23، العدد 3، سنة 2015.
8. سهام حسين البصام، مخاطر وإشكاليات انخفاض أسعار النفط في إعداد الموازنة العامة للعراق، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 36 ، سنة 2013، ص05.
9. كمال رزيق وسمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5.
10. شعباني لطفي، جباية المؤسسة، دروس مع أسئلة وتمارين محلولة، الصفحات الزرقاء، الطبعة الأولى، 2017، ص50.
11. حراق مصباح، كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد-دراسة حالة الجزائر-، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ديسمبر2016.
12. موقع وزارة المالية، المديرية العامة للتخطيط والسياسات الجزائر 2017:-
<http://www.dgpp.mf.gov.dz>
موقع وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، الجزائر 2017:
[/https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar](https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/vos-avantages-fiscaux-ar)